الشمول المالي الرقمي لنجاح
السوق الأفريقية الواحدة

تستعد أفريقيا لنقطة تحول لانتشال 30 مليون شخص إضافي من الفقر بحلول عام 2035، وزيادة دخل ملايين آخرين،[1] ودعم أكثر من 270 مليون[2] نسمة في المناطق الحدودية من خلال إنشاء السوق الأفريقية[3] الواحدة. بإمكاننا اغتنام هذه الفرصة لضمان تمكين كل أفريقي ماليًا واقتصاديًا بحلول عام 2035. أثبتت[4] الخدمات المالية الرقمية، وخاصة المدفوعات الرقمية، قدرتها على تغيير الظروف المعيشية والمجتمعات والاقتصادات. إن التحدي الملح والفرصة المطروحة أمامنا هي تطبيق هذه الخدمات بشكل مسؤول[5] و واسع الإنتشار.

عندما يتم تقديم المدفوعات الرقمية بشكل مسؤول، سيتم إطلاق العنان لإمكانات الاقتصادات الأفريقية.

عندما يتم تحقيق الشمول المالي الرقمي بشكل حقيقي، ستتاح الفرصة لكل من ينتمون إلى أفريقيا لتحقيق أقصى إمكاناتهم، لا سيما النساء والشباب الذين يشكلون الأغلبية في القارة، بالإضافة الى ما يقرب6 من [6]60٪ من سكان إفريقيا الذين تقل أعمارهم عن 25 عامًا.

يحسب المنتدى الاقتصادي العالمي فأن [7]70 في المائة من القيمة الجديدة التي سيتم إنشاؤها على مستوى العالم على مدى العقد المقبل سيتم تمكينها رقميًا. ويدرك الاتحاد الأفريقي أن هذه فرصة غير مسبوقة. تأخذ هذه الدعوة إلى اتخاذ إجراء من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية[8] تاريخ أفريقيا الفخور بالابتكار في المدفوعات الرقمية[9] كأساس لها.

الشمول المالي الرقمي هو أداة قوية ومثبتة. تأثيرها المفيد أساسي وواسع النطاق. إنه يؤثر بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي[10] من خلال زيادة الكفاءة،[11] وخفض التكاليف[12] وتمكين المرأة من المشاركة الكاملة.[13] ستكون الاقتصادات الرقمية الشاملة محورية لضمان نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. المدفوعات الرقمية ضرورية لرقمنة التجارة. سيؤدي تحقيق الشمول المالي الرقمي لجميع الأفريقيين إلى تمكين الاتحاد الأفريقي من الوفاء[14] بوعوده للنساء والشباب على مدى العقد المقبل. ستضمن المشاركة الشاملة للنساء والشباب عمل الاقتصادات بكامل طاقتها وذلك دون أي قيود تستبعد أحداً. تعزز الاقتصادات الرقمية الشاملة تحقيقنا لأهداف التنمية المستدامة[15] بالإضافة الى أجندة 2063 لأفريقيا.[16] ويعد الشمول المالي الرقمي شرطًا أساسيًا لتحقيق كل من الهدفين.

في عام 2021، تشير التقديرات إلى أن 68٪، أي 36.6 مليار دولار أمريكي، من الحجم العالمي للمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول تحدث في أفريقيا.[17] وهذا يشير إلى الإمكانات الهائلة الموجودة في الخدمات المالية الرقمية. ومع ذلك، يمكنها أيضًا ترسيخ أوجه عدم المساواة المنهجية وتفاقم الانقسامات الاجتماعية إذا تم تطبيقها بشكل غير مسؤول. يدعو الاتحاد الأفريقي إلى نظام بيئي للمدفوعات الرقمية يكون مسؤولاً وشاملاً وأفضل من النقد.

طموحنا وهدفنا هو خلق سوق رقمية أفريقية واحدة والوصول إلى إفريقيا التي نصبو إليها.

تحتوي رحلة أفريقيا إلى الشمول المالي الرقمي[18] والتي لا يترك أي أفريقي فيها خلف الركب، على **خمس مشاركات مرحلية أو محطات**.

01 القيادة الحكومية

02 اللوائح الداعمة

03 الاستخدام العالمي الموثوق

04 التعاون الإقليمي

05 المساواة المالية

تُظهر الدعوة إلى اتخاذ إجراء المدرجة لكل مرحلة كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف

01 \ القيادة الحكومية

تلعب الحكومات دورًا محوريًا في دفع اعتماد الخدمات المالية الرقمية. يجب على الحكومات تنسيق الجهود لبناء خدمات موثوقة وخاضعة للمساءلة لا تترك أحداً يتخلف الركب.

دعوة لاتخاذ إجراء

- تحديد خارطة طريق واضحة لتحقيق الشمول المالي الرقمي وحشد جميع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني للمساهمة في تنفيذها بنجاح.
- رقمنة جميع الخدمات والمدفوعات الحكومية.
- تشجيع ودعم الابتكار.

02 \ اللوائح الداعمة

تتغير الخدمات المالية الرقمية باستمرار لخدمة الناس بشكل أفضل. يجب أن تواكب اللوائح هذه التطورات.

دعوة لاتخاذ إجراء

- اشتراط قابلية التشغيل البيني للمدفوعات الرقمية الوطنية والإقليمية لضمان الاختيار والقدرة على تحمل التكاليف.
- ضمان حماية المستهلك[19] من خلال إطار يرتكز على المستخدم لبناء وترسيخ الثقة. توفر مبادئ الأمم المتحدة للمدفوعات الرقمية المسؤولة[20] الإرشادات الأساسية.
- ضمان أن تكون اللوائح الوطنية مكملة للاتفاقيات القارية لكي يستفيد منها كل أفريقي.

03 \ الاستخدام العالمي الموثوق

عندما يصمم مقدمو الخدمات المالية خدماتهم بمسؤولية، ومن خلال وضع احتياجات المستخدم في صميم المنتج، سيتم اكتساب الثقة، و بذلك يأتي اعتماد المستخدم لهذه الخدمات.

دعوة لاتخاذ إجراء

- ضمان قيام مقدمي الخدمات المالية بتصميم المنتجات التي تلبي احتياجات المستخدم والإستمرار في قياس النجاح وفقًا لهذه الاحتياجات.
- التأكد من أن جميع التجار وتحديداً الصغير والمتوسط الحجم بإمكانهم الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بتكلفة معقولة.
- التأكد من أن مقدمي الخدمات المالية يوفرون ملاذًا و وسائل تصحيح واضحة، وأن أموال المستخدمين محمية.

04 \ التعاون الإقليمي

لا يمكن للمدفوعات الرقمية أن تتفوق على النقد إلا عندما تكون سريعة وآمنة وموثوقة وجديرة بالثقة. لدى المنظمات القارية والإقليمية القوة لتحقيق ذلك بالتعاون معًا.

دعوة لاتخاذ إجراء

- الدعوة لتعزيز الرقمنة الشاملة في أفريقيا لتحقيق تأثير إيجابي وبناء الثقة وتعزيز الجهود الإقليمية.
- ضمان توافر قابلية التشغيل البيني لأنظمة الدفع لتبسيط المدفوعات الوطنية والعابرة للحدود من خلال العمل مع تحالف أفريقيا الذكية (Smart Africa Alliance) وجمعية البنوك المركزية الأفريقية (Association of African Central Banks). يتطلب تحقيق المدفوعات القابلة للتشغيل المتبادل معايير مشتركة مثل شبكة أفريقيا الواحدة.[21]
- تسهيل مشاركة المعرفة والخبرة من خلال التعلم المتبادل بين المجتمعات الاقتصادية.

05 \ المساواة المالية

ضمان قدرة كل أفريقي على المشاركة الكاملة في الاقتصاد الرقمي بغض النظر عن الجنس أو العمر أو الوضع الاجتماعي. ويجب تزويد جميع الفئات من المحرومين والمستبعدين بالخدمات المالية الرقمية التي يحتاجونها لتمكين أنفسهم من العيش في ظروف أفضل.

دعوة لاتخاذ إجراء

- على الحكومات أن تدعم شمول النساء والشباب والفئات المهمشة كفرصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. يمكن لخارطة الطريق ومجموعة الأدوات الخاصة بالشمول المالي والاقتصادي[22] للمرأة في الاتحاد الأفريقي أن توجه الدول الأعضاء.
- على الحكومات قياس التقدم نحو المساواة المالية[23] من خلال البيانات المفصلة واستخدام هذه البيانات لاتخاذ الإجراءات السياسية اللازمة.
- يجب على مقدمي الخدمات المالية إشراك النساء والشباب في جميع مراحل تطوير المنتجات لضمان ملاءمة المنتجات الجديدة لاحتياجاتهم.

أينما تقع الأنظار في أفريقيا، تكثر الأمثلة على الخدمات المالية الرقمية الناجحة التي تحول الاقتصادات والمجتمعات. يمكننا توسيع هذه النظرة لتشمل الأماكن والأشخاص الذين لم يدركوا بعد فوائد هذه الخطة الطموحة. أفريقيا **رائدة**[24] **في المجالات الأساسية**، ولا سيما المنصات الرقمية والبيئات التنظيمية الداعمة التي تتفاعل بليونة مع تطور خدمات التكنولوجيا. يجب على الحكومات والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص اغتنام الفرصة لبناء مستقبل يستفيد فيه جميع الأفريقيين من العائدات الرقمية، بغض النظر عن الجنسية أو العمر أو الوضع الاجتماعي. وهذا يعد أمراً مهماً بشكل خاص لتحقيق المساواة المالية للمرأة وزيادة المشاركة الاقتصادية.

بالإمكان مشاركة الدروس المستفادة من المنصات والمنتجات الرائدة عالمياً في أفريقيا وتطبيقها في جميع أنحاء القارة لجعل الشمول المالي حقيقة واقعة لـ 1.3 مليار أفريقي.[25] لدينا ما يلزم لتحقيق الشمول المالي مرة واحدة وإلى الأبد في هذا العقد، بحيث أن السوق الأفريقية الواحدة التي ننشئها هي سوق يرى فيها شباب أفريقيا أنفسهم ينمون ويزدهرون كما شرعنا في أفريقيا التي نريدها.

SCAN ME

مراجع التعليقات الختامية

التعاون مع:

smart africa
CONNECT. INNOVATE. TRANSFORM

BETTER THAN CASH ALLIANCE